مجلة
القانون، المجتمع والسلطة

مدير المخبر

الدكتور: فاصلة عبداللطيف

مدير المجلة

الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير

الدكتور: نصر الدين بوسماحة

ردمك :ISSN 2253 - 0266

رقم 6 / 2017

بإسم الله الرحمن الرحيم

الإفتتاحية

مجلة القانون، المجتمع والسلطة هي مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر القانون، المجتمع والسلطة بكلية الحقوق، جامعة السانية وهران، والتي أصبحت تسمى رسميا جامعة وهران 2 محمد بن أحمد ابتداء من السنة الجامعية 2014-2015. المخبر المعتمد بموجب القرار الوزاري رقم 66المؤرخ في 30ماي 2010.

تنشر المجلة البحوث العلمية في المجالات القانونية والسياسية، وتأمل في هذا الإطار أن تكون منارة جديدة في حقل الدراسات بفضل مساهمات الأساتذة والباحثين من مختلف الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث.

بعد تخصيص العدد الأول من المجلة لموضوع الحكم الراشد ثم العدد الثاني لموضوع العدالة الانتقالية، ارتأت هيئة المجلة أن تفتح المجال أكثر إبتداء من العدد الثالث لنشر دراسات متنوعة ما بين العلوم القانونية والعلوم السياسية. نتيجة لذلك ورد في هذا العدد السادس دراسات تندرج ضمن مختلف تخصصات الحقوق والعلوم السياسية، إلى جانب أشغال اليوم الدراسي الدولي حول موضوع "المؤسسات في القضاء الدستوري" المنظم من قبل المخبر يوم 05 ماي 2016.

مجلة: القانون، المجتمع والسلطة

مدير المخبر
الدكتور: فاصلة عبداللطيف

مدير المجلة
الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير
الدكتور: نصر الدين بوسماحة

اللجنة العلمية

أمانة تحرير المجلة
أ.قاسي فوزية

أد. محمد بوسلطان	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران 2 محمد بن أحمد**
أد. عزور كردون	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة منتوري قسنطينة**
أد. عمر صادوق	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة مولود معمري**
أد. لمين شريط	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة الأمير عبدالقادر قسنطينة**
أد. تراري ثاني مصطفى	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران 2 محمد بن أحمد**
أد. شربال عبد القادر	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة سعد دحلب البليدة**
د. نصر الدين بوسماحة	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران 2 محمد بن أحمد**
أد. فاصلة عبد اللطيف	**أستاذ التعليم العالي**	**جامعة وهران 2 محمد بن أحمد**

أمانة تحرير المجلة
أ.قاسي فوزية

مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر
القانون، المجتمع والسلطة
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

محتويات العدد

1. **التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط**

الدكتور مصطفى صايج، جامعة الجزائر3..... 11

2. **جزاءات مجلس الأمن ضد الكيانات من غير الدول: من الجزاءات الدولية الشاملة إلى الجزاءات الدولية المستهدفة الذكية**

الدكتور خالد حساني، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية..... 35

3. **الإتفاق كعنصر للعقد في النظام القانوني الإنكليزي**

الدكتور حسين عبد الله عبد الرضا الكلابي، جامعة بغداد-العراق..... 53

4. **الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية**

الدكتور فلاح مبارك ردان، جامعة الأنبار- العراق 79

5. **التعددية السياسية وعلاقتها بالتعددية الحزبية**

الدكتور هادي شعبان ربيع، جامعة الأنبار- العراق..... 101

6. **تسييس المحكمة الجنائية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد**

الأستاذ داود كمال، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد..... 121

7. **ممارسة حق الشفعة على الإستثمار الخاص الأجنبي في القانون الجزائري**

الأستاذ بوالقرارة زايد، جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة..... 137

8. **أسس إبرام عقود تفويض المرفق العام في التشريع الجزائري**

الأستاذ صالح زمال بن علي، جامعة العربي التبسي.....157

9. **عقود التعمير: قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي 15-19 المحدد لكيفيات تحضير عقود التعمير وتسليمها**

الأستاذة قاسي نجاة، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد..... 171

أشغال اليوم الدراسي الدولي حول:

"المؤسسات في القضاء الدستوري"

يوم 05 ماي 2016

1. **دور المحاكم الدستورية الإفريقية في حماية النظام الدستوري**

الأستاذ الدكتور كايس شريف، جامعة – مولود معمري تيزي وزو 191

2. **القضاء الدستوري والقضاء العادي: علاقة مبهمة في خدمة دولة القانون**

الدكتور بوسماحة نصر الدين، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد 197

3. **توسيع إخطار المجلس الدستوري على ضوء تعديلات 2016**

الأستاذ الدكتور خلفان كريم، جامعة مولود معمري تيزي وزو 203

4. **Les péripéties de la vertu et de la raison constitutionnelle en temps de crise économique**
Professeur Yiannis Z. Drossos, Université Nationale et Capodistriènne d'Athènes, Grèce ….....209

5. **Ombudsman comme juge constitutionnel**
Dr.Patricia Jonason, Université de Södertörn (Suède)... 213

6. **Quelques réflexions sur la fonction consultative du conseil constitutionnel algérien**
Dr. Sam Lyes, Chef de département au centre d'études et de recherches en droit constitutionnel.....223

التحديات الأمنية والإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط

د.مصطفى صايج

أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

ملخص:

فرض إلتزام شمولية وعدم تجزئة الأمن في المتوسط "العمل على ترقية التعاون والسلم في منطقة المتوسط" بحيث تعرف الجهة الغربية منها الكثير من التحديات والتهديدات الامنية غير قابلة للتجزئة والمتباينة حسب الطبيعة – كتصاعد الإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة المتعددة الصور ــ، والبعد الجغرافي – كحالات اللاإستقرار في سوريا، وفلسطين، وليبيا، ومالي، وغيرها.

غير أن التدخل الأجنبي الرافع لشعار "الترسيخ الديموقراطي" في منطقة المتوسط دون مراعاة للثقافة السياسية المبنية على قبول التنوع الثقافي والإجتماعي والهوياتي أدى إلى خلق نوع من الدول المفككة المؤسسات. وهي الحالة التي تتطلب وتستدعي تكثيف الجهود في المتوسط من خلال إستيراتيجيات جديدة قائمة أساسا على الحوار، والتعاون، والوقاية.

مقدمة:

منذ أول اجتماع لمجموعة الدول التسع لغرب المتوسط إضافة إلى مالطا، بروما في 10 أكتوبر 1990، التي أصبحت تعرف إختصارا بمجموعة (5+5)، كان الإدراك بضرورة العمل على إقامة منطقة للسلم، التعاون والإستقرار، إنطلاقا من قناعة وإلتزام هذه الدول: "بشمولية وعدم تجزئة الأمن في المتوسط، مما يتطلب منهم العمل في إطار ترقية السلم والتعاون في كل المنطقة"[1]، وبعد ربع قرن من إجتماع روما (1990-2015)، عرفت منطقة غرب المتوسط الكثير من التحديات والتهديدات الأمنية التي يصعب تجزئتها وفصلها عن بعضها البعض، سواء من حيث طبيعة التهديدات الأمنية أو من حيث بعدها الجغرافي السياسي.

فيما يتعلق بطبيعة التهديدات الغير قابلة للتجزئة نجد: تصاعد الإرهاب العابر للحدود، تنامي الجريمة المنظمة مثل: تجارة السلاح، الإتجار بالمخدرات، الإتجار بالبشر من خلال الهجرة غير الشرعية، كما تستفيد الجماعات الإرهابية من دفع الفدية لتمويل عملياتها الإرهابية وتجنيد المقاتلين في صفوفها. أما من حيث الجغرافيا السياسية، فإن منطقة غرب المتوسط لم تعد معزولة عما يجري من حالات اللاإستقرار في شرق المتوسط (الأزمة السورية) أو الشرق الأوسط (فلسطين) أو ما يجري في قلبها (الأزمة الليبية) أو ما تشهده منطقة الساحل الصحراوي من حالات اللاإستقرار (الأزمة المالية). وهذا ما يجعلنا نؤكد، بتنامي شمولية التهديدات وعدم تجزئة القضايا الأمنية كما أشار إلى ذلك بيان روما لمجموعة (5+5)، لكن مع ملاحظة جوهرية، وهي أن التحديات والتهديدات أضحت أكثر تأثيرا مما كانت عليه في السابق، وهو ما يستوجب تكثيف التعاون والتنسيق لبناء منطقة للسلم والإستقرار على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

عرفت مرحلة الإنتقال من النظام السياسي التسلطي إلى النظام السياسي التعددي الكثير من العراقيل المرتبطة بعملية الرسوخ الديمقراطي، وذلك لعدة أسباب أهمها، دور التدخلات الخارجية السلبية في الإسراع بالإطاحة بالأنظمة السياسية القائمة دون مراعاة العوامل الموضوعية التي تساعد على الرسوخ الديمقراطي، مثل الثقافة السياسية المبنية على قبول التنوع الثقافي والإجتماعي والهوياتي، وجود بيئة سياسية قابلة للتكيف مع المؤسسات الدستورية الجديدة من خلال الديمقراطية التوافقية التي تبينها النخب السياسية والمجتمع

1 Déclaration commune des neuf pays de la Méditerranée occidentale, sur la coopération et le dialogue en Méditerranée occidentale entre les pays de l'Union du Maghreb arabe et les pays de l'Europe du Sud, Rome le 10 octobre 1990.

المدني في مرحلة الإنتقال الديمقراطي، وهذا ما شهدته بعض الدول التي عرفت تدخلات خارجية قسرية في العراق، ليبيا، سوريا واليمن.

نتج عن هذه التدخلات الخارجية حالة تفكك الدولة بمؤسساتها السياسية والأمنية، فلم نعد أمام التعريف الكلاسيكي لمفهوم الدولة: "التي تحتكر لوحدها أدوات العنف والإكراه الشرعي" حيث أضحت الجماعات المسلحة بمختلف تياراتها تتصارع بالأسلحة التي إستولت عليها نتيجة تفكيك المؤسسات الأمنية والعسكرية، أو من خلال ما تتلقاه من دعم عسكري ومادي من القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في صراع القوة والنفوذ.

وعليه، فإن هذه الحالة من تفكك الدولة تطرح إشكالية إعادة بناء الدولة الوطنية من خلال تفكيك الجماعات المسلحة وإعادة بناء منظومة أمنية وعسكرية تحت إشراف حكومات توافقية، تكون لديها التأييد الدولي والرضا الداخلي بإجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية في إطار الشرعية الدستورية. وللوصول إلى هذه الحالة من الإستقرار السياسي والأمني، تستوجب تكثيف الجهود الإقليمية في غرب المتوسط في إطار الحوار والتعاون (5+5) وإلتزام المجتمع الدولي (الأمم المتحدة) بمواجهة التحديات الأمنية الناتجة عن التحول الديمقراطي في البلدان المذكورة أعلاه، ومن أهم هذه التحديات الأمنية:

المحور الأول

التحديات الأمنية في غرب المتوسط

أولا: تصاعد تهديد الجماعات الإرهابية العابرة للحدود:

إستغلت الجماعات الإرهابية العابرة للحدود حالة الفوضى الأمنية في الدول التي تعرف حالات الإنتقال الديمقراطي وبالأخص في المناطق التي شهدت تدخلات خارجية (العراق، سوريا، اليمن وليبيا) لتتمدد في المجالات الحيوية، سواء في المناطق البحرية أو المناطق الغنية بالثروات الطبيعية، لكي تبني قوتها من خلال المزيد من التعبئة والتوسع، وهذا ما تشهده ليبيا، من خلال سيطرة الجماعات الإرهابية على المنفذ البحري لخليج سرت وصراعها على النفط الذي يشكل عصب الإقتصاد الليبي، كما توضحه الخريطة أدناه بحيث ترمز الأعلام السوداء إلى مناطق إنتشار التنظيم الإرهابي لداعش، الذي يمتد على طول السواحل الليبية المطلة على الضفة الجنوبية لبحر الأبيض المتوسط.

إنتشار داعش على الخطوط البحرية الليبية

توضح الخريطة كيف إستولى تنظيم داعش على المناطق الساحلية نظرا لأهميتها الإستراتيجية إقتصاديا وعسكريا، وكانت **درنة** أول "إمارة" للإرهابين، حيث أعلن التنظيم الإرهابي ولاءه لـــ"**أبي بكر البغدادي**" ولداعش في نهاية 2014، ورمزية مدينة **درنة**، الساحلية في شرق ليبيا، تكمن في إحتضانها العديد من الشباب الذين شاركوا في القتال في أفغانستان والعراق في فترة حكم القذافي. وقد إستغل هذا التنظيم الإرهابي حالة الصراع الثنائي بين جيش الكرامة الذي يقوده اللواء **خليفة حفتر** في شرق ليبيا وجماعة فجر ليبيا في غرب ليبيا، ليتمدد في مدينة بنغازي الساحلية، وبعدها يسيطر على خليج سرت الغني بالنفط.

ويستمد التنظيم الإرهابي في ليبيا قوته من إيديولوجية تنظيم الدولة الإرهابية (داعش) القائمة على الإستيلاء على الأرض والموارد، من خلال تدمير كل مؤشرات بناء الدولة الوطنية في مراحلها الإنتقالية، بحيث كشف هذا التنظيم الإرهابي في أكتوبر 2014 على ما سماه "بخريطة دولة الخلافة"[1] تشمل العراق وسوريا، كردستان، كازاخستان، بلدان الخليج، اليمن، القوقاز، بلدان المغرب العربي، الأناضول، مصر وإثيوبيا، وكل القرن الإفريقي، الأندلس وجزء من أوروبا، كما تبينه الخريطة أدناه هذه المزاعم، التي تطرح معها إيديولوجية التعبئة للقتال في كل الأراضي الإسلامية بما فيها منطقة غرب المتوسط.

1 La géographie du "Califat" selon le Daech, HuffPost Algérie, Publication: 09/10/2014 http://www.huffpostmaghreb.com/2014/10/09/califat-geographie-daech-_n5957654.html

تبين الخريطة باللون الأسود مزاعم دولة الخلافة كما يدعيه التنظيم الإرهابي "داعش".

وتقوم التحديات الأمنية لهذا التنظيم على أنه يجند في صفوفه مختلف الجنسيات بما فيها الأوروبية، تشير التقديرات المتفاوتة، ما بين 30 ألف و 200 ألف مقاتل في التنظيم، يحتل ثلث العراق وثلث سوريا، بمساحة تصل إلى 250 ألف كلم مربع، بنفس مساحة بريطانيا، بوعاء سكاني في المناطق التي يسيطر عليها ما بين 10 إلى 12 مليون نسمة، مما يعطي للتنظيم القدرة على التجنيد والتعبئة. في تقرير قدم لمجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة في فيفري 2015، قدر عدد المقاتلين الأجانب في العراق وسوريا بـــ22 ألف مقاتل من ضمنهم 700 مقاتل من جنسية فرنسية[1].

بعد ثمانية أشهر من صدور قرار مجلس الأمن في 24 سبتمبر 2014 المتضمن مكافحة تمويل، تجنيد وتنقل الإرهابيين للقتال في سوريا والعراق، قدم تقرير من قبل الأمم المتحدة يشير إلى وجود مقاتلين من 100 دولة إلى جانب التنظيم الإرهابي داعش في العراق وسوريا، تصاعد عددهم من 15 ألف مقاتل إلى 25 ألف مقاتل، بزيادة وصلت إلى 71 بالمائة في ما بين مارس 2014 ومارس 2015[2]. بينما قدرت مصالح الإستخبارات الأمريكية

1 Guillaume Fontaine, «Combien l'État islamique compte-t-il réellement de combattants?» Monde, 12.05.2015 - 15 h 33, mis à jour le 12.05.2015 à 15 h 33 in: http://www.slate.fr/story/100937/etat-islamique-nombre-combattants

2 Marie Bourreau, «L'ONU s'alarme du nombre de djihadistes étrangers présents en Syrie et en Irak» ,LE MONDE | 30.05.2015 à 10h42 • Mis à jour le 30.05.2015 à 10h46http://www.lemonde.fr/international/article/2015/05/30/l-onu-s-alarme-du-nombre-de-djihadistes-etrangers-presents-en-syrie-et-en-irak_4644037_3210.

في سبتمبر 2015 عدد المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق بـــ30 ألف مقاتل منذ 2011، أي بضعف العدد الذي تم إحصاؤه سنة قبلها، أي في سبتمبر 2014[1].

ووفق دراسة أنجزها المركز الدولي للدراسات ومكافحة التطرف، فإن من بين عدد المقاتلين الأجانب الذين يشكلون الأغلبية في صفوف داعش هناك 3 ألاف تونسي، و2500 سعودي ثم المغرب والأردن وروسيا بـــ1500 ألف مقاتل[2]. وهو ما جعل السلطات الأمنية في دول غرب المتوسط تدق ناقوس الخطر حول التهديدات التي يمكن أن تلحقها الجماعات العائدة من القتال من سوريا والعراق وليبيا، فحسب لطفي بن جدو، وزير الداخلية التونسي، فإن تقديرات الأمن التونسي في جوان 2014 لعدد المقاتلين التونسيين في سوريا وصل إلى 2400 مقاتل في صفوف جبهة النصرة وأغلبيتهم 80 بالمائة في صفوف داعش، وفي فيفري 2014 صرح لطفي بن جدو، أن السلطات التونسية منعت 8 آلاف تونسي من اللحاق بسوريا، في الوقت الذي عاد 400 تونسي بعدما قضوا فترة في سوريا[3].

تصاعد خطر المجندين التونسيين للقتال في سوريا والعراق وليبيا جعل خبراء الأمم المتحدة يطالبون بإحتواء هذا الخطر الذي يهدد المنطقة، بحيث تزايد عددهم في صيف 2015 إلى 5.500 مقاتل، مما جعلهم من بين أكبر المجندين ضمن قائمة المقاتلين المنتسبين لـــ 100 دولة، حسب إليزابيتا كارسكا Elzbieta Karska، التي ترأس مجموعة عمل محاربة المرتزقة التابعة للأمم المتحدة، وقد قدمت إحصائيات جديدة مقارنة بسنة 2014، بعد زيارتها الميدانية لتونس ولقاءها بمجموعة الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني، تشير إلى: "وجود 4 ألاف مقاتل تونسي في سوريا، 1000 إلى 1.500 مقاتل في ليبيا، 200 في

1 ERIC SCHMITT and SOMINI SENGUPTA, "Thousands Enter Syria to Join ISIS Despite Global Efforts", New York times, SEPT. 26, 2015 .http://www.nytimes.com/2015/09/27/world/middleeast/thousands-enter-syria-to-join-isis-despite-global-efforts.html?hp&action=click&pgtype=Homepage&module=first-column-region&region=top-news&WT.nav=top-news&_r=1

2 «Les Marocains et Tunisiens sont les plus nombreux parmi les combattants étrangers en Syrie», Revue Slate Afrique, mis à jour le 19/06/2015 à 16:11 http://www.slateafrique.com/588689/maroc-tunisie-etat-islamique-syrie-irak

3 «Tunis estime à 2 400 le nombre de combattants tunisiens présents en Syrie», Par Jeune Afrique, 24 juin 2014 à 12h34 http://www.jeuneafrique.com/51665/politique/tunis-estime-2-400-le-nombre-de-combattants-tunisiens-pr-sents-en-syrie/

العراق، 60 في مالي و50 في اليمن، و625 الذين عادوا من العراق يتابعون قضائيا"[1]. ومقارنة بما صرح به وزير الداخلية، لطفي بن جدو، في صيف 2014، فإن عدد الذين منعوا من اللحاق بسوريا تضاعف ليصل إلى 15000 حسب تصريحات الوزير الأول التونسي، الحبيب الصيد.

هذا التصاعد الملف للإنتباه لعدد المقاتلين التونسيين المجندين في سوريا والعراق وليبيا، كبد الدولة التونسية خسائر بشرية ومادية، ويحاول أن يضرب عمق الإستقرار السياسي والإقتصادي، في ظرف ثلاثة أشهر تم ضرب عمق السياحة التونسية من خلال عمليتين إرهابيتين أخذت صدى عالمي بعد مقتل 59 سائحا أجنبيا في متحف باردو بالعاصمة والمنتجع السياحي في سوسة.

إن التهديد الذي يطرحه عودة المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق وليبيا، لا يطرح فقط على دول الضفة الجنوبية لغرب المتوسط، وإنما يمكن أن نقدم نموذج آخر من الضفة الشمالية لغرب المتوسط، حيث تعيش فرنسا حالة قلق من خطر عودة المقاتلين الحاملين للجنسية الفرنسية وتهديداتهم للأمن الوطني الفرنسي، حيث تؤكد التقارير الميدانية الفرنسية إلى أنه ما يقارب 1500 فرنسي توجهوا لمناطق القتال في سوريا والعراق، وهو تصاعد ملفت للإنتباه تضاعف بـــ 84 بالمائة مقارنة بجانفي 2014، وهو ما أشارت إليه لجنة التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ الفرنسي، تم نشره في 8 أفريل 2015، من أجل وضع إقتراحات لمواجهة "شبكات الجهاديين في فرنسا وأوروبا"[2].

يتضاعف القلق الفرنسي أكثر لأن ما يقارب نصف الأوروبيين الذين يقاتلون إلى جانب داعش حوالي 47 بالمائة هم من الفرنسيين[3]. ويضيف تقرير لجنة التحقيق، إلى أن مصالح المديرية المركزية للأمن الداخلي الفرنسيتتابع حاليا – (أفريل 2015)– 3000

1 «Près de 5.500 Tunisiens combattraient avec les djihadistes en Syrie et en Libye, selon des experts de l'ONU», Nouvel Observateur, Publié le 10/07/15 à 14:52http://tempsreel.nouvelobs.com/en-direct/a-chaud/5163-tunisie-tunisiens-combattraient-djihadistes-syrie-libye.html

2 RAPPORT DE M. JEAN-PIERRE SUEUR, Filières «djihadistes»: pour une réponse globale et sans faiblesse, Commission d'enquête sur l'organisation et les moyens de la lutte contre les réseaux djihadistes en France et en Europe, Senat Français, in : http://www.senat.fr/commission/loi/index.html

3 Ibid.

شخص مشتبه في تورطهم ضمن الجماعات السورية المقاتلة، وهو تصاعد للعدد بنسبة 24 بالمائة مقارنة بشهر نوفمبر 2014[1].

أدى تصاعد عدد المقاتلين الفرنسيين في مناطق الأزمات والصراعات إلى التهديد المباشر للأمن الفرنسي، ففي خلال ثمانية الأشهر الأولى من سنة 2015 عرفت فرنسا تسع حالات للهجومات الإرهابية، مما جعل الوزير الأول، **مانويل فالس** Manuel Valls، يصرح غداة إحباط محاولة الهجوم الإرهابي على قاعدة "برج بيار" Fort Béar العسكرية في جويلية 2015، بأن فرنسا تواجه تهديد إرهابي لم تعرفه من قبل.[2]وفي الوقت ذاته، فإن عدد المقاتلين الفرنسيين تزايد مرة أخرى مقارنة بما تم تقديمه في أفريل 2015، حيث أرتفع عددهم إلى 1850 فرنسي، من ضمنهم 500 مقاتل في صفوف الجماعات الإرهابية في سوريا والعراق، كما أكد ذلك وزير الداخلية الفرنسي، برنارد كازنزف Bernard Cazeneuve.[3]

إن التهديدات الناتجة عن الجماعات العائدة من ساحات القتال إلى أوطانها، خصوصا في أوروبا، ستعرف تزايد معتبر حسب التقديرات الحكومية، فإذا كان عدد الأوروبيين المشاركين في القتال ما بين 3000 و 5000 آلاف مقاتل، فإنهم سيصلون إلى 10 ألاف مقاتل مع نهاية عام 2015، كما توقع ذلك الوزير الأول الفرنسي، إيمانويل فالس.[4] ويضع خبراء مكافحة الإرهاب في فرنسا أسوأ السيناريوهات للإستعداد لمكافحة ما يسمونهم "بالذئاب المعزولة"، من بين هذه السيناريوهات هجوم كومندوس إرهابي، مدجج بالأسلحة ضد مركز تجاري في العاصمة باريس، وفق نموذج الهجوم الذي قاده الكومدنو الإرهابي ضد المركز التجاري في واست غايت Westgate بنيروبي، حيث دامت محاصرتهم لمدة أربعة أيام خلف مقتل 68 شخص.

هذه السيناريوهات السوداء تضاف لحالات الحرب النفسية القذرة التي ينتهجها التنظيم الإرهابي لداعش ضد المدنيين، من بينها الإصدارات الإعلامية المرئية على مواقع التواصل الإجتماعي التي تظهر فيها مشاهد الإرهاب من خلال قطع الرقاب بالسّكاكين،

---

1 Ibid.

2 «Terrorisme: la France, théâtre de neuf projets d'attentats en huit mois», Nouvel Observateur, Publié le 24-08-2015 à 18h19
http://tempsreel.nouvelobs.com/societe/20150824.OBS4630/terrorisme-la-france-theatre-de-neuf-projets-d-attentats-en-huit-mois.html

3 « Terrorisme: la France, théâtre de neuf projets d'attentats en huit mois», Nouvel Observateur, Publié le 24-08-2015 à 18h19

4 La lutte contre le terrorisme, Projet porté par Bernard Cazeneuve, Mis à jour le 24 juillet 2015 – in: http://www.gouvernement.fr/action/la-lutte-contre-le-terrorisme

وهو أول سلوك عدواني قام به التنظيم الإرهابي في ليبيا بعد قطع رؤوس المصريين الأقباط أو قتل السائح الفرنسي، أرفيه غورديل، من قبل ما يعرف بـــ"جند الخلافة" في الجزائر، الذي تم القضاء على عناصره من قبل القوات الأمنية الجزائرية[1].

إذا نظرنا للحالتين التونسية والفرنسية في غرب المتوسط فإنهما ليستا معزولتين عن المحيط الجيوسياسي لشرق المتوسط، الذي يرتبط مباشرة بما يجري في الأزمة السورية، ومن جهة العمق الاستراتجي بما يجري في منطقة الساحل الصحراوي في الأزمة المالية وغرب إفريقيا حيث تصاعد جماعة **بوكو حرام** المرتبطة إيديولوجيا وتنظيميا بداعش، بعدما بايع زعيمها **أبوبكر شيكاو أبوبكر البغدادي**، وهو ما يجعل التهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة غرب المتوسط تتأثر سلبا بحالات اللاإستقرار التي تعرفها بؤر النزاعات الداخلية الممتدة ما بين سوريا في شرق المتوسط وليبيا في غرب المتوسط ومالي ونيجيريا في غرب ووسط إفريقيا، وهذا ما يطلق عليه بالتهديدات الإرهابية العابرة للحدود، التي تستوجب التنسيق الجهوي والإقليمي والدولي. (أنظر خريطة شبكة التنظيمات الإرهابية).

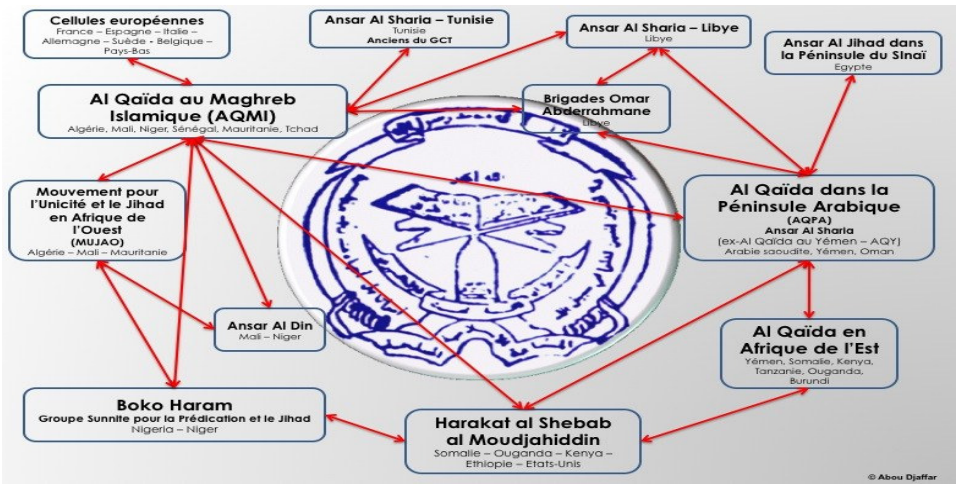

خريطة توضح شبكة التنظيمات الإرهابية

http://www.infoguerre.fr/wp-content/uploads/2013/11/liens-groupes-terroristes-sahel_-Aboudjaffar.jpg

1ذكر البيان الذي نشر على موقع وزارة الدفاع الوطني الجزائري، أن الجيش قتل عبد المالك غوري زعيم الجماعة التي أعلنت ولائها لتنظيم "الدولة الإسلامية" مع إرهابيين إثنين آخرين في منطقة سيدي داود التي تبعد 80 كيلومترا شرق العاصمة الجزائرية في بومرداس، وأضافت أن قوات الأمن الجزائرية تعرفت على جثته. وأوردت المصادر الأمنية أن الإرهابي غوري ومن معه كانوا يستعدون لتنفيذ عمليتين إرهابيتين بكل من الأخضرية وبومرداس تستهدف أساسا مراكز أمنية مؤكدة أنه كان يرتدي الحزام الناسف.

من بين الأسباب التي تؤدي إلى ظهور التنظيمات الإرهابية العنقودية وإنتشارها، البحث عن التمويل، وهو ما يحققه تنظيم داعش لهذه الجماعات المنتشرة جغرافيا، الذي يكتسب قوته المالية من الإستيلاء على أموال الدولة كما حصل في الموصل حيث إستولوا على أموال البنك المركزي التي قاربت 500 مليون دولار[1]، كما يقوم بالتسويق في السوق السوداء للنفط والآثار التي يستولي عليها، يضاف إليها أموال الفدية.

أعلن التنظيم في سنة 2015 على ميزانية سنوية بـــ 2 مليارين دولار، يغطي بهذه الميزانية رواتب المقاتلين[2]، وتقدر عائدات التنظيم اليومية بين 3 إلى 6 ملايين دولار[3]، وتوضح الخريطة أدناه الأماكن الحيوية التي يمول بها تنظيم داعش من خلال الإستيلاء على أبار النفط في العراق وسوريا.

1 Jack Moore, «Mosul Seized: Jihadis Loot $429m from City's Central Bank to Make Isis World's Richest Terror Force», International Business Times, June 11, 2014 11:12 BSThttp://www.ibtimes.co.uk/mosul-seized-jihadis-loot-429m-citys-central-bank-make-isis-worlds-richest-terror-force-1452190

2 Mathilde Golla, «L'Etat islamique revendique un budget de 2 milliards de dollars», Le Figaro, Publié le 12/01/2015 à 11:20, Mis à jour le 12/01/2015 à 13:22 http://www.lefigaro.fr/conjoncture/2015/01/12/20002-20150112ARTFIG00118-l-etat-islamique-revendique-un-budget-de-2-milliards-de-dollars.php

3 Selon le rapport «ISLAMIC STATE: THE ECONOMY-BASED TERRORIST FUNDING», rédigé par Jean-Charles Brisard et Damien Martinez: «la fortune de l'Etat islamique est estimé à 2.000 milliards de dollars. Cela tient essentiellement compte des ressources naturelles considérables dont dispose l'EI. Daech détient environ 60% de la production pétrolière syrienne et moins de 10% de la production irakienne. Les islamistes possèdent 20 puits de pétrole: 13 en Irak et 7 en Syrie et génèrent entre 2 et 3 millions de dollars par jour de revenus pétroliers. Ils contrôlent actuellement une part importante des PIB syrien et irakien (selon l'ex-gouverneur de la banque centrale d'Irak, Mudher Mohammad Saleh, 15% du PIB de l'Irak est aux mains de Daech, Ndlr). L'EI possède aussi 40% de la production nationale de blé et 53% de la production d'orges en Irak. Dans l'ensemble, les revenus annuels de l'EI sont évalués à 2,9 milliards de dollars, tirés pour l'essentiel de l'exploitation de ces ressources naturelles.», THOMSON REUTERS ACCELUS, octobre 2014. https://risk.thomsonreuters.com/sites/default/files/GRC01815.pdf

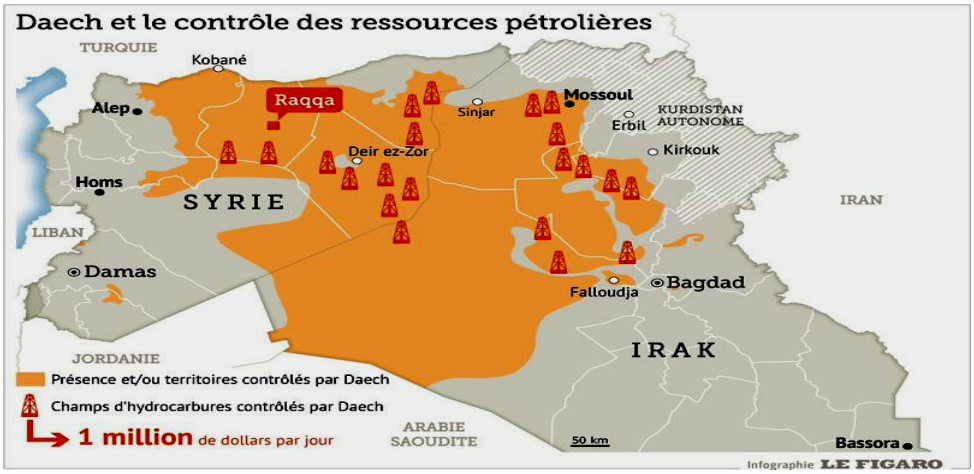

خريطة توضح المناطق التي تسيطر من خلالها داعش على مصادر النفط

ثانيا: تزايد نشاط جماعات الجريمة المنظمة (تجارة السلاح، تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر...):

ترتبط تجارة الأسلحة وتتغذى من تصاعد الإرهاب العابر للحدود، التطور التكنولوجي، فقدان الدولة لقدرتها على مراقبة حدودها، خصوصا في المناطق التي تعرف العنف بين الجماعات المسلحة للسيطرة على السلطة، وقد شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تزايد لهذا النشاط الذي يعد جريمة منظمة، مما يسمح للجماعات الإرهابية بإمتلاك الأسلحة بكمية كبيرة، وذات المدى البعيد، وبتنوع كبير ذات نوعية جيدة[1].

وشهدت منطقة غرب المتوسط فوضى إنتشار الأسلحة بعد سقوط نظام القذافي، لما كان يملكه النظام من ترسانة متنوعة من الأسلحة: "الحكومة الليبية كانت تملك إلى ما يقارب 20 ألف صاروخ مضاد للطيران، مما جعل سعر صواريخ ستينغر stingerيتراجع في السوق السوداء من 10 آلاف دولار إلى 4 ألاف دولار في الأيام الأولى لسقوط نظام القذافي"[2].

1 Selma Kasmi, «Le trafic d'armes de petit calibre et d'armes légères prend de l'ampleur dans la région MENA (OSCE)», dimanche 2 novembre 2014 18:10 http://www.maghrebemergent.com/actualite/maghrebine/item/42118-le-trafic-d-armes-a-petit-calibre-et-des-armes-legeres-prennent-de-l-ampleur-dans-la-region-de-mena-osce.html

2 Régis Soubrouillard, «Trafic d'armes: la Libye, un arsenal à ciel ouvert», –Revue Marianne, Vendredi 14 Octobre 2011 à 15:01http://www.marianne.net/Trafic-d-armes-la-Libye-un-arsenal-a-ciel-ouvert_a211456.html

حسب تقديرات بعض الخبراء، فإن نظام القذافي تحصل على ترسانة متنوعة من الأسلحة الخفيفة: 100 ألف بندقية تم استيرادها من أوكرانيا ما بين 2007- 2008، و10 آلاف مسدس استورد من إيطاليا سنة 2010، وفي نفس السنة، اشترت ليبيا الصواريخ المضادة للطيران من روسيا، ونظمت معرضا للسلاح استقبلت فيه 100 عارض من 24 دولة.[1] ولقد أثرت فوضى السلاح في ليبيا بشكل كبير على دول الجوار لليبيا خصوصا في منطقة الساحل من مالي إلى السودان، حيث تعززت الحركات الإنفصالية في النيجر، التشاد، السودان ومالي، وهذا ما أكده تقرير للأمم المتحدة رقم S/2012/42 الصادر في 18 يناير 2012[2]، إذ يشير إلى أن النزاع المسلح في ليبيا سمح للجماعات الإرهابية والمتطرفة في الساحل الصحراوي، مثل بوكو حرام وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب، بالحصول على مخازن كبيرة من الأسلحة، ذات نوعية مثل: القنابل اليدوية، رشاشات مضادة للطيران، بندقيات آلية، ذخائر، متفجرات، وكذا الأسلحة الخفيفة المضادة للطيران المحمولة في الشاحنات. وحسب بعض التقديرات، منها ما صرح به الأميرال **جيامباولو دي باولا** Giampaolo Di Paola، رئيس اللجنة العسكرية التي تشمل قادة الأركان لبلدان الحلف الأطلسي، أن 10 ألاف صاروخ أرض – جو إختفت بعد النزاع في ليبيا، مما تشكل تهديدا حقيقيا للطيران المدني من كينيا إلى أفغانستان[3].

بالنسبة لدول المغرب والساحل، فإن الخطر يكمن في ترسانة السلاح الخفيف المتشكل من المتفجرات والمسدسات، حيث تخزن ليبيا ما بين 800 ألف إلى مليون سلاح خفيف يتوزع على مجموع التراب الليبي، ويمكن للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة أن تستولي على صواريخ سام–7، التي يسهل حملها من قبل شخص واحد ونقلها في سيارة خفيفة، لديها القدرة على الإستخدام على مدى 5 كلم، وكانت مالي الدولة المباشرة التي تأثرت بفوضى السلاح وعودة التوارق الذين كانوا ضمن الجيش الليبي، وتصاعدت المطالب الانفصالية والحركات الإرهابية العابرة للحدود على غرار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب أو جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.

---

1 Pieter Wezeman, expert à l'Institut international de recherche pour la paix de Stockholm, en mars 2011.

2 Rapport de la mission d'évaluation des incidences de la crise libyenne sur la région du Sahel, Conseil de sécurité, Nations Unies, S/2012/42, du 18 janvier 2012.

3 Plus de 10 000 missiles sol-air perdus en Libye, selon l'OTAN, Le Monde.fr avec AFP Le 02.10.2011 à 12h23 • Mis à jour le 02.10.2011 à 12h24 http://www.lemonde.fr/libye/article/2011/10/02/plus-de-10-000-missiles-sol-air-perdus-en-libye-selon-l-otan_1581172_1496980.html

لعبت الجزائر الدور البارز في محاربة ظاهرة الإتجار بالسلاح من خلال مراقبة الحدود الشاسعة التي تصل إلى 6 آلاف كلم، حيث تتقاسم مع ليبيا والنيجر فقط أكثر من 2000 كلم، وبينها وبيم مالي ما يفوق 1400 كلم، مما جعلها تنتهج استراتيجية تأمين الحدود بانتشار وحدات الجيش الوطني في المناطق الحيوية، ومكافحة تنقل الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر كل الحدود الجزائرية، ونشير هنا على سبيل المثال، ما أنجزته قوات الجيش الوطني الشعبي الجزائري في حصيلة السداسي الأول لسنة 2015، في مجال مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة، بحيث تم "**تحييد 102 إرهابيا بالقضاء على بعضهم وتوقيف آخرين، فيما سلم آخرون أنفسهم.. وتمكنت وحدات الجيش الوطني الشعبي من استرجاع 150 وحدة من الاسلحة..وتدمير653 عبوة متفجرة،كما تم استرجاع كميات كبيرة من الذخيرة وهواتف نقالة وأجهزة "جي بي أس" مع تدمير عدة مخابئ للإرهابيين.**[1]

كما لجأت الجزائر في إطار محاربة فوضى السلاح ونتشارها إلى تفعيل التعاون الثنائي والجماعي مع دول الجوار والتحرك في إطار دول الميدان الأربع (الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا) بإعطاء دينامكية لقيادة الأركان العملياتية المشتركة (تمنراست) أو من خلال اللقاءات الثلاثية كما تم في لقاء غدامس بين الجزائر ليبيا وتونس.

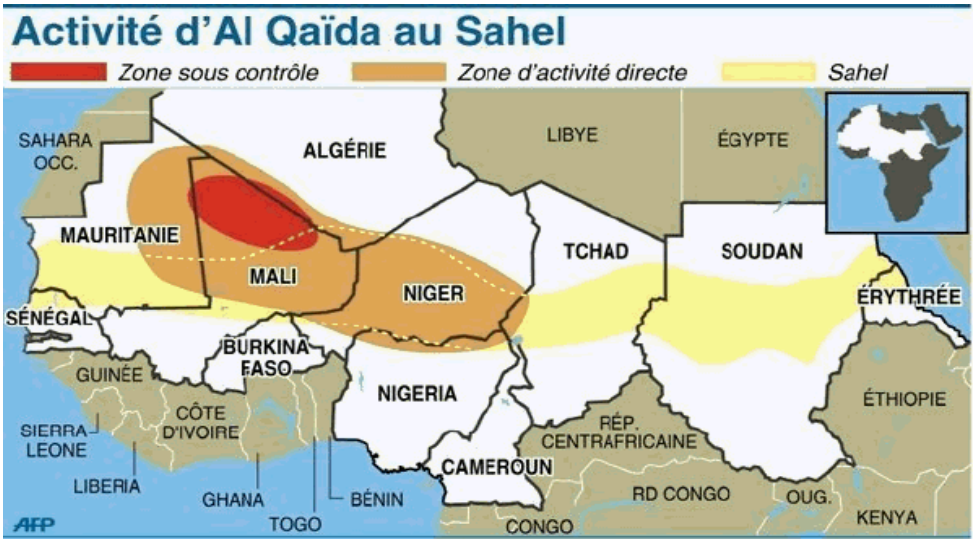

خريطة توضح نشاط منظمة القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي

1حصيلة عملياتية خاصة لنشاط قوات الأمن وعلى رأسها وحدات الجيش الوطني الشعبي في السداسي الأول لسنة 2015 ، وكالة الأنباء الجزائرية، 2015/07/08.

ـ أ- **تجارة المخدرات:** إلى جانب مخاطر فوضى السلاح في منطقة المغرب-الساحل، فإن تجارة المخدرات تبين الإرتباط العضوي والوظيفي بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة "narcoterroriste"، التي أضحت تشكل تهديدا عابرا للحدود تمتد من العمق الجغرافي لأمريكا الجنوبية عبر إفريقيا إلى أوروبا، كما توضحه الخريطة أدناه، بحيث تعتبر بلدان أمريكا الجنوبية المنتج والمصدر، وبلدان إفريقيا منطقة العبور، وأوروبا وأمريكا الشمالية قارتين للتسويق والإستهلاك.

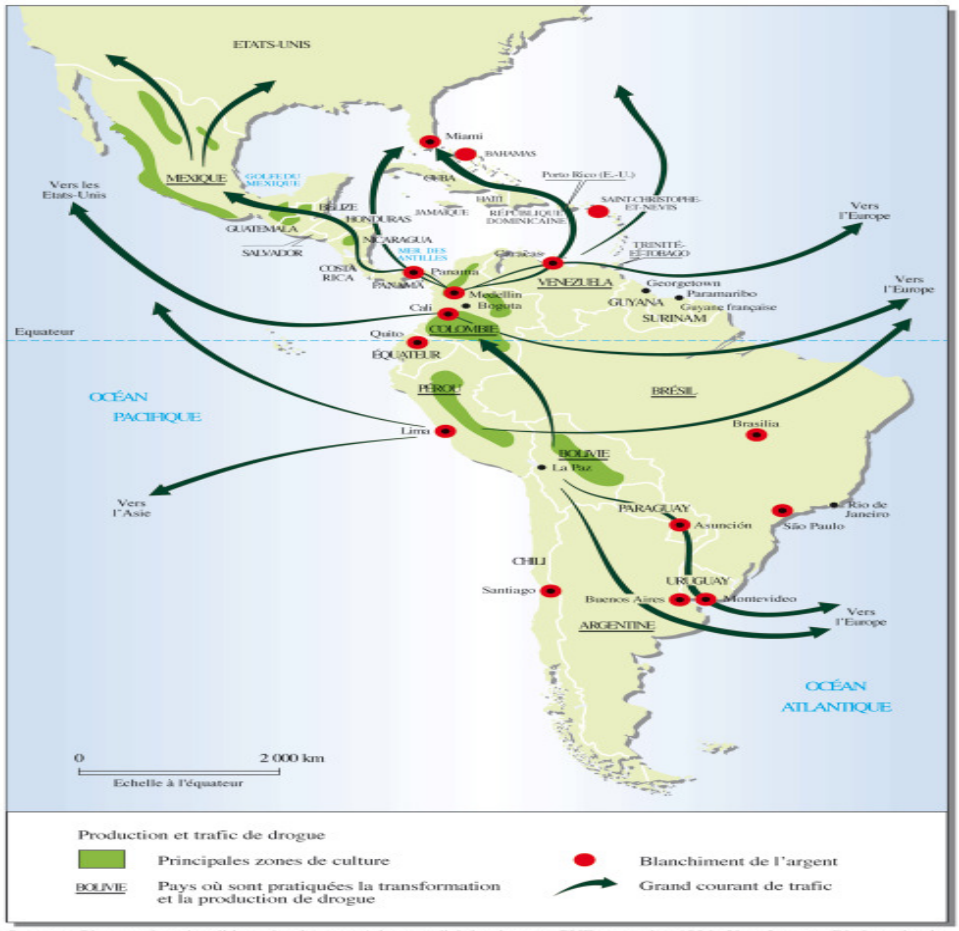

Sources : Observatoire géopolitique des drogues, Atlas mondial des drogues, PUF, septembre 1996 ; Yves Lacoste, Dictionnaire de géopolitique, Flammarion, 1997.

خريطة توضح مناطق إنتاج وتهريب المخدرات في الأمريكيتين

أضحى التحالف بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة قائما على تأمين ومراقبة ممرات تجارة المخدرات، بما تثيره من أرباح طائلة، حيث يشير جون ب.فيرون Jean-

Bernard Véron، مسؤول خلية الوقاية من الأزمات في الوكالة الفرنسية للتنمية من أن "سعر الكيلوغرام من الكوكايين في كلومبيا ما بين 2000 و 3000 دولار يصل لمنطقة الساحل بـــ 20 ألف دولار ويتضاعف سعره في أوروبا إلى 45 ألف دولار للكلغ".[1]

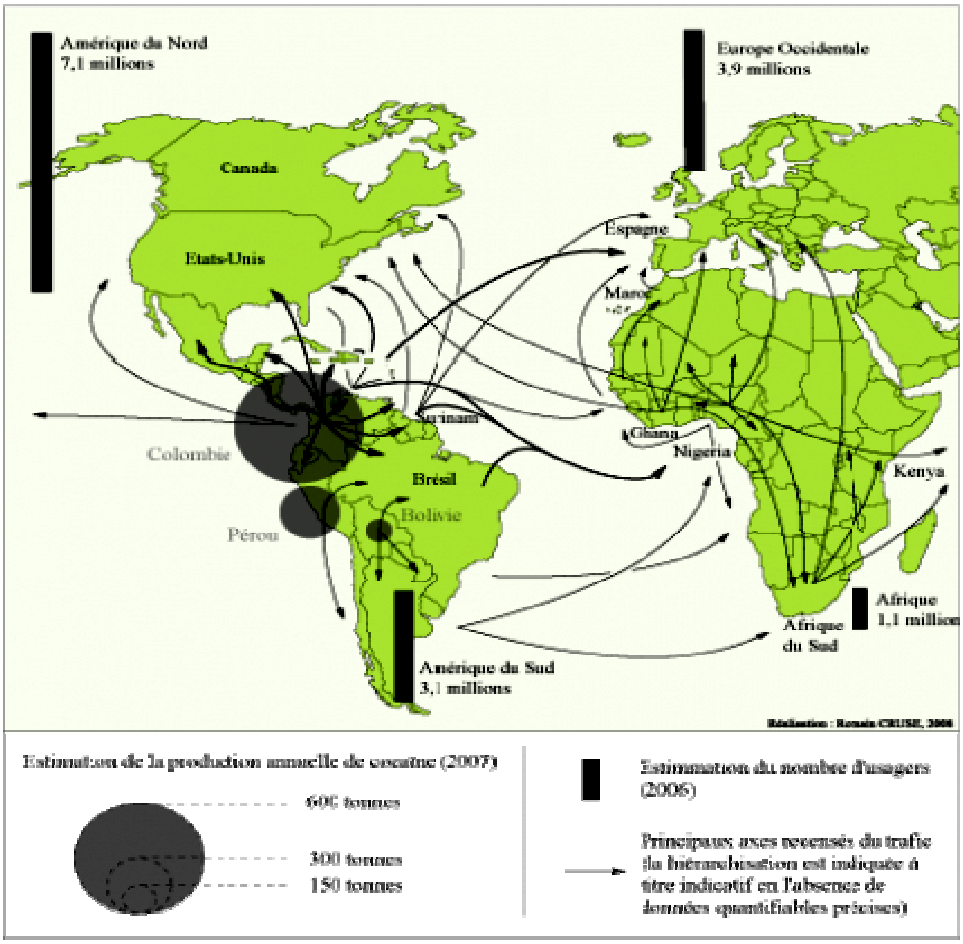

https://espacepolitique.revues.org/691

وعليه، أصبحت الكوكايين والمخدرات سلعة مغرية وسريعة الربح ولا تكلف من حيث النقل، على سبيل المثال، فإن وكالة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة

1 Sarah Diffalah, «SAHEL. Les djihadistes et la "cocaïne connection", Nouvel Observateur, Publié le 01-03-2013 à 19h06, Mis à jour le 26-11-2013 à 17h02 http://tempsreel.nouvelobs.com/guerre-au-mali/20130225.OBS9921/sahel-les-djihadistes-et-la-cocaine-connection.html

(UNODC)، أحصت في سنة 2009 حوالي 21 طن من الكوكايين الذي نقل عبر غرب إفريقيا بقيمة 900 مليون دولار، وهو ما يوازي الانتاج الداخلي الخام لكل من غينيا والسيراليون.[1] والواقع يؤشر على أن الجماعات الإرهابية التي توظف الإيديولوجيات الدينية تتقاطع مصالحها مع تجارة المخدرات، وهو ما تؤكده دراسة لوكالة أمريكية لمكافحة المخدرات US Drug Enforcement Agency(DEA) من أن 60 بالمائة من الجماعات الإرهابية الأجنبية ترتبط بتجارة المخدرات، وبالموازاة، فإن 80 بالمائة من زعماء طالبان في أفغانستان يقاتلون من أجل الأهداف الربحية وليس من أجل الإيديولوجية الدينية"[2].

يمثل هذا التقاطع العضوي والوظيفي بين الجماعات الإرهابية وتجار المخدرات التحدي الأمني الذي يمس منطقة غرب المتوسط بشكل مباشر، خصوصا وأن التأثيرات والإنعكاسات تتعدى تهديد الأمن التقليدي، من ضرب للمؤسسات والتفجيرات، إلى التهديد الذي يمس الأمن المجتمعي من خلال تزايد عدد المستهلكين للمخدرات مما يصيب المجتمعات في عمقها الإجتماعي، فحسب المرصد الأوروبي للمخدرات (OEDT)، يمثل الكوكايين ثاني مخدر غير شرعي الأكثر إستهلاكا في أوروبا الغربية،بحيث تم تجريبه من قبل 14 مليون شخص على الأقل مرة واحدة، وبسبب إغراق السوق فإن سعر الغرام الواحد يصل ما بين 50 إلى 60 أورو للغرام الواحد، ووصل إنتاج الكوكايين في إمريكا الجنوبية إلى ألف طن سنة 2009 حسب الأمم المتحدة،نصف الانتاج يوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي 30 بالمائة يسوق في أوروبا.[3] ومنذ اكتشاف ما عرف بقضية "الخطوط الجوية للكوكايين" في شمال مالي في نوفمبر 2009، تبين التحدي الذي تطرحه جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الممتدة من أمريكا الجنوبية عبر غرب إفريقيا إلى أوروبا، حيث تشكل أوروبا ثاني أكبر سوق للاستهلاك العالمي، الذي يقدر بـــ 33 مليار

1 LE TRAFIC DE COCAÏNE EN AFRIQUE DE L'OUEST: Une menace pour la stabilité et le développement (avec référence spéciale à la Guinée-Bissau), Rapport Nations Unies, Office des Nations-Unis contre la Drogue et le Crime (UNODC),Decembre 2009.

2 Abdelkader Abderrahmane, «Terrorisme et trafic de drogues au Sahel», Le Monde.fr | 19.07.2012 à 09h15 • Mis à jour le 19.07.2012 à 09h15 | http://www.lemonde.fr/idees/article/2012/07/19/terrorisme-et-trafic-de-drogues-au-sahel_1735046_3232.html#KZSXc4s0Y4LcBsv8.99

3 Dominique Rizet, «Les nouvelles routes de la cocaïne», Le Figaro, Publié le 17/12/2010 à 15:41 Mis à jour le 17/12/2010 à 15:42 http://www.lefigaro.fr/international/2010/12/17/01003-20101217ARTFIG00340-les-nouvelles-routes-de-la-cocaine.php

دولار سنة 2012،[1] وهو ما يمثل تحدي أمني استراتيجي لدول ضفتي المتوسط من خلال التنسيق والتعاون لرصد ومكافحة هذا التهديد العابر للحدود.

ب- الفدية كآلية لتمويل الإرهاب:

يعد دفع الفدية من بين التحديات التي تعرفها منطقة المغرب-الساحل- أوروبا، بحيث تعزز الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة قدراتها على تعبئة الموارد المادية وتجنيد المزيد من المقاتلين وتنفيذ العمليات الإرهابية النوعية، كما أضحت الفدية أحد التمويلات المغرية للجماعات الإرهابية من خلال إختطاف الرهائن والتفاوض على إطلاق سراحهم أو تبادلهم بإرهابيين محكوم عليهم في قضايا إرهابية. ومن الصعب أن نجد إحصائيات ذات مصداقية حول الإختطافات مقابل دفع الفدية في العالم، بالرغم من أنها ظاهرة ذات بعد عالمي، بحيث يقدر عدد المختطفين في العالم ما بين 12 ألف و 30 ألف سنويا، خصوصا في أوساط الأجانب التي تعرف تزايدا ملحوظا، ففي خلال السداسي الأول لسنة 2013، نصف الإختطافات في العالم جرت في أربعة بلدان نيجيريا (26 بالمائة) المكسيك (10 بالمائة) الباكستان (9 بالمائة) اليمن (7 بالمائة)[2].

والظاهرة تمس مباشرة الأمن في الحوض المتوسط، لأن أغلب المختطفين هم من جنسيات الدول في غرب المتوسط، حيث يشير تقرير لمجلة "نيويورك تايمز" من أن التنظيمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب، القاعدة في شبه الجزيرة العربية، والشباب الصومالي، تلقت على الأقل 125 مليون دولار ما بين 2008 و 2014، منها 66 مليون دولار فقط تم دفعها في سنة 2013، بينما تشير الخزانة الأمريكية إلى مبلغ 165 مليون دولار في نفس الفترة.[3]

يطرح التحدي الأمني للدول والمجتمع الدولي كيفية التعامل مع هذه الجماعات الإرهابية التي أصبحت تبتز بعض الدول، مما يدفعها لتكرار نفس العمليات نتيجة الأرباح التي تتلقاها جراء الإختطافات، وهو ما يستوجب وضع خيارات إستراتيجية للتعامل مع هذا التحدي، من خلال رفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية، والإمتناع عن دفع

1 Anne Frintz, Trafic de cocaïne, une pièce négligée du puzzle sahélien, février 2013, Manière de voir – le Monde diplomatique n°130, août-septembre 2013.

2 L'enlèvement contre rançon pour financer le terrorisme, Politique de sécurité: Analyse de CSS (Center for Security Studies), ETH Zurich, N°141, octobre 2013.

3 RUKMINI CALLIMACHI, "Paying Ransoms, Europe Bankrolls Qaeda Terror", New York Times, New JULY 29, 2014 http://www.nytimes.com/2014/07/30/world/africa/ransoming-citizens-europe-becomes-al-qaedas-patron.html?smid=pl-share&_r=1

الفدية أو إطلاق سراح الإرهابيين، وهو ما تفطنت إليه الجزائر، التي طالبت في المحافل الإقليمية والدولية بضرورة تجريم دفع الفدية وإعتبارها آلية من بين آليات تمويل الإرهاب. ولقد إستقبلت الجزائر يومي 18 و19 أفريل 2012 ندوة دولية للخبراء بإسم المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب GCTF لوضع مذكرة لحسن العمل وتوصيات للتعامل مع الإختطافات وتجريد الجماعات الإرهابية من الإمتيازات المالية الناتجة عن دفع الفدية[1]. كما لعبت الجزائر دورا على المستوى الإقليمي، في إطار الاتحاد الإفريقي بتبني اللائحة 1904 الصادرة في 2009 التي تجرم دفع الفدية[2]، وساهمت بفعالية في تبني مجلس الأمن القرارين 1983 الصادر في سنة 2011 و2083 الصادر في سنة 2012، كما شاركت في دعم قرار حركة عدم الإنحياز في دورته السادسة عشر الذي واجه التهديدات التي تمثلها الإختطافات مقابل دفع الفدية أو تقديم تنازلات سياسية. وأخيرا، جاء قرار مجلس الأمن رقم 2133 الصادر في سنة 2014، ليؤكد بأن دفع الفدية للجماعات الإرهابية يشكل مصدرا لدعم جهود التجنيد التي تقوم بها الجماعات، وتقوي قدراتها العملياتية لتنظيم العمليات الإرهابية، وتشجع ممارسة الاختطافات مقابل دفع الفدية.

ج- الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر:

تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتدفق البشري على ضفاف البحر المتوسط يعود بالأساس لعدة عوامل متكاثفة، أولها التباين في التنمية بين المناطق الهشة في إفريقيا جنوب الصحراء، وثانيها، أن الكثير من الدول تعرف حالة اللاإستقرار السياسي، من الصومال في القرن الإفريقي إلى بعض الدول في غرب إفريقيا، وثالثا، تضاعفت الهجرة غير الشرعية نتيجة اللاإستقرار في سوريا شرق المتوسط وليبيا في غرب المتوسط.تبين الخريطة أدناه، شبكة طرقات الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا،فبالرغم من السياسات الأمنية الأوروبية التي تفرض قيودا على الهجرات غير الشرعية من خلال آلية (Frontex) إلا أن أوروبا تبقى حلم الكثير من الشباب الإفريقي، رغبة في تحسين مستوى المعيشي والحلم في إيجاد الحياة الكريمة، الغائبة في كثير من المناطق الهشة إجتماعيا، سياسيا وأمنيا.

1 Mémorandum d'Alger sur les bonnes pratiques en matière de prévention des enlèvements contre rançon par des terroristes et d'élimination des avantages qui en découlent, Global Counterterrorism Forum.

2 La Décision de l'Union Africaine de 2009 de combattre le paiement de rançons aux groupes terroristes–Assembly/AU/Dec.256(XIII).

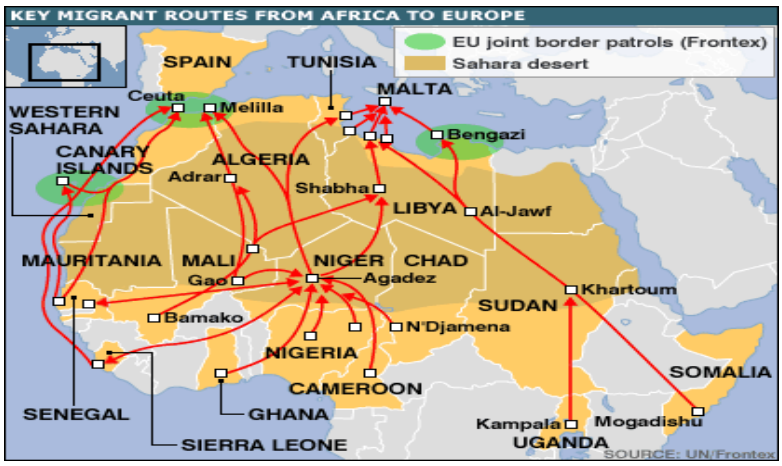

طرق الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا

http://www.assemblee-nationale.fr/13/rap-info/i4431.asp

إلى غاية 2011، لم تكن ليبيا مصدرا للعبور لتدفق الهجرة غير الشرعية نحو غرب المتوسط، حيث توضح الخريطة أدناه، كيف أن الهجرات غير الشرعية ما بين 2005-2011 كانت تمر نحو إيطاليا إنطلاقا من المياه الإقليمية لتونس، كما توضحه المصادر الرسمية الإيطالية حيث تنطلق زوارق الهجرات من ثلاثة مدن تونسية رئيسية (صفاقس، غابس،زارزيس).

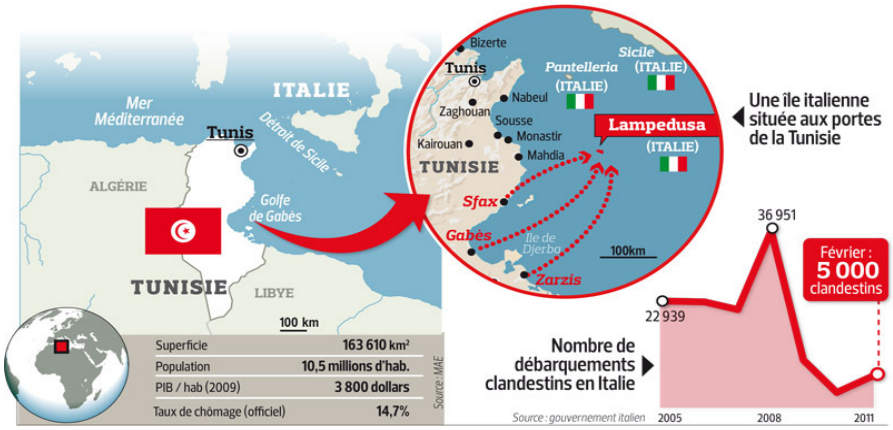

الهجرات غير الشرعية ما بين 2005 –2011 نحو إيطاليا إنطلاقا من المياه الإقليمية لتونس

Une carte du journal Le Figaro parue le 16 février 2011

لكن بعد إنهيار نظام القذافي، أصبحت الهجرات غير الشرعية نحو غرب المتوسط تتجه أساسا من المياه الإقليمية لليبيا،وحددت من ستة نقاط بحرية: مصراتة، زوارة،

طرابلس، الخمس، الزاوية، سبراطة. وحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة، فإن حوالي 170 ألف مهاجر غير شرعي عبروا البحر المتوسط نحو إيطاليا سنة 2014، انطلق 85 بالمائة منهم من المياه الإقليمية لليبيا، ومعظم المهاجرين من دول جنوب الصحراء والبعض منهم من سوريا والعراق والباكستان. لكن هذه الهجرات كانت في أغلبها كارثية بحيث تحولت مياه المتوسط لمقبرة للمهاجرين،ففي 17 أفريل 2015 نشرت المنظمة الدولية للهجرة تقريرها تؤكد وفاة أكثر من 900 مهاجر، وتضاعف الوفيات ليرتفع عدد القتلى إلى 1750 قتيل، أي بـــ 30 مرة أكثر من سنة 2014[1].

في أكتوبر 2013، كانت الكارثة الإنسانية الكبرى في عرض بحر المتوسط حيث غرق 366 مهاجر من بين 500 مهاجر في قارب سري، ورغم السياسات الأمنية الأوروبية القائمة سواء ما يعرف بعملية «Triton» أو قبلها عملية «Mare Nostrum». وتوضح الخريطة أدناه، كيف أصبح البحر المتوسط أكبر مقبرة في العالم للمهاجرين غير الشرعيين، ففي الفترة ما بين جانفي وسبتمبر 2014 توفى 3500 مهاجر من بين 219 ألف محاولة عبور، لتكون مياه البحر المتوسط قد ابتلعت ما يساوي 75 بالمائة من المهاجرين الموتى في العالم في عرض البحر[2].

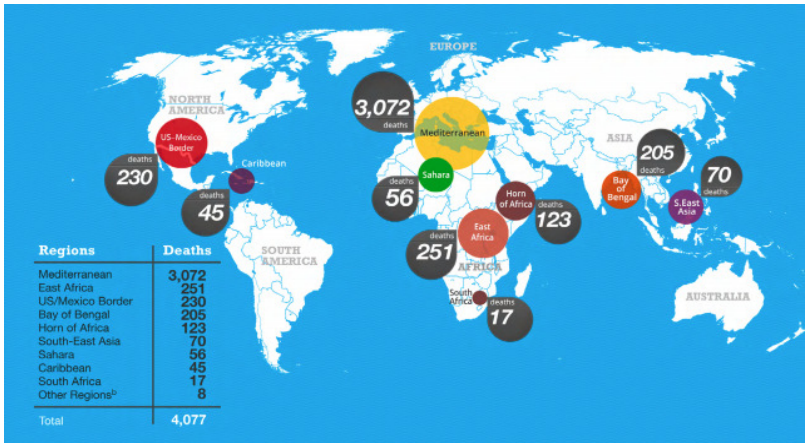

خارطة توضح عدد الموتى من المهاجرين غير الشرعيين

1 Mathieu Olivier, «Chaos libyen: pourquoi l'immigration en Méditerranée est devenue un drame global», Jeune Afrique, 21 avril 2015 à 16h21 http://www.jeuneafrique.com/230282/politique/chaos-libyen-crises-euros-et-m-t-o-pourquoi-l-immigration-en-m-diterran-e-est-devenue-un-drame-global/

2 Vincent Manilève, «La tragédie des migrants en Méditerranée résumée en sept cartes et graphiques», Monde, 19.04.2015-14 h 02, mis à jour le 19.04.2015 à 14 h 12http://www.slate.fr/story/100551/immigration-mediterranee-cartes-tableaux

من بين التحديات الأمنية التي تطرحها الهجرة غير الشرعية، إرتباطها بجماعة الجريمة المنظمة للإتجار بالبشر، خصوصا في حالة ما إذا تم إستمرار الجماعات الإرهابية مراقبة الممرات البحرية في السواحل الليبية. وأخطر ما ينتج عن جريمة الإتجار بالبشر من خلال تنظيم الهجرات غير الشرعية، أن الأرباح ستوظف في تعزيز قدرة الجماعات الإرهابية في حالة مراقبتها للسواحل، بحيث تشكل أحد الآليات لتمويلها، لأول مرة قدرت الوكالة التابعة للأمم المتحدة لمحاربة المخدرات والجريمة (ONUDC)، في تقريرها الصادر سنة 2014، الأرباح التي يجنيها شبكات تهريب المهاجرين بـــ 7 ملايير دولار سنويا، وأشارت إلى أن أبرز ممرات الهجرة غير الشرعية، من إفريقيا إلى أوروبا ومن أمريكا الجنوبية نحو الشمال. وحسب تقديرات Frontex فإن الإتجار في تهريب المهاجرين أكثر ربحية من تجارة السلاح أو تجارة المخدرات، حيث أوقف المصالح الأمنية الأوروبية شبكة للتهريب في اليونان تتشكل من 16 عنصر كسبت 7.5 مليون دولار خلال بضعة أشهر من خلال تهريب السوريين بوثائق مزورة، وبمقاربة بسيطة لبعض الخبراء[1]، فإذا تم حساب متوسط 5000 أورو يدفعها كل مهاجر فإن مركب يحمل 400 مهاجر سري تكون عوائده الربحية مليونين أورو.

المحور الثاني

الإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط

بما أن التحديات الأمنية التي تعرفها منطقة غرب المتوسط غير قابلة للتجزئة والإنفصال سواء من حيث طبيعة التهديدات العابرة للحدود، أو القضايا الأمنية ذات التأثير الجيوسياسي، فذلك يستلزم أن تكون هناك استراتيجيات مشتركة ذات إدراك قائم على التصور ذاته الذي وضعه المؤسسون الأوائل لمنتدى الحوار والتعاون 5+5 من حيث أن: "مسألة الأمن في المتوسط يجب أن تكون في إطار الأمن الدولي الشامل وهو مرتبط بشكل وثيق بأمن كل المنطقة".[2] وعليه، فإن الإستراتيجيات الجديدة في بعدها الأمني تفترض أن تقوم على مجموعة من الديناميكيات للتكيف الإيجابي وفي أسرع وقت ممكن مع

1 Jean-Paul Gourévitch (expert international en ressources humaines, spécialiste de l'Afrique, de l'islamisme et des migrations), Passeurs en Méditerranée: le business le plus juteux de la planète ,23 Octobre 2015: 11h45, in :http://www.planet.fr/actualites-passeurs-en-mediterranee-le-business-le-plus-juteux-de-la-planete.952702.1557.html

2 Déclaration commune des neuf pays de la Méditerranée occidentale, sur la coopération et le dialogue en Méditerranée occidentale entre les pays de l'Union du Maghreb arabe et les pays de l'Europe du Sud, Rome le 10 Octobre 1990.

تلك التحديات التي تطرحها التهديدات الأمنية اللاتماثلية (الجماعات الإرهابية- جماعات الجريمة المنظمة):

1- الإنخراط الفعال في بناء السلم والاستقرار في الأزمات الإقليمية المحيطة جيوسياسيا بغرب المتوسط، وتشكل الأزمة الليبية محور التعاون والتنسيق لدعم مسار الأمم المتحدة لإستكمال مسار الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة، خصوصا في الإطار المتعلق بإعادة تشكيل الجيش الوطني الليبي والقوات الأمنية التي تضطلع بمهامها الدستورية بعد تفكيك الجماعات والمليشيات المسلحة.

2- إستكمال مسار المصالحة في مالي من خلال دعم المصالحة الوطنية وبناء الجيش الوطني الشعبي وإعادة إدماج الجماعات المسلحة ضمن القوات الأمنية النظامية، وتثمين دور دول الميدان الأربعة (الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا) على المستوى الجهوي للمساهمة في بناء السلم والإستقرار في منطقة غرب إفريقيا التي تعد المجال الحيوي الأول لبناء الإستقرار في غرب المتوسط (محاربة تجارة المخدرات العابرة الحدود، مكافحة الإرهاب العابر للأوطان والتقليل من الهجرات غير الشرعية).

3- محاربة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود (داعش- تنظيم القاعدة وفروعها) تستوجب إقتلاعها من جذورها من خلال دور المجتمع الدولي في دعم مسارات التسوية في سوريا والعراق، التي أضحت مركزا للإرهاب العالمي الذي يتم تصديره إلى دول غرب المتوسط سواء عبر المقاتلين الأجانب المنخرطين في النزاعات المسلحة ضمن الجماعات الإرهابية المسلحة وما يخلفه من أثار عبر عودتهم إلى أوطانهم.

4- أثبتت الاستراتيجيات الأمنية القائمة على معالجة الكوارث الإنسانية للهجرات غير الشرعية محدوديتها في الضفة الشمالية لأوروبا، لما تقتضيه هذه الظاهرة من مقاربات شاملة تعتمد أساسا على بناء السلم والإستقرار في الدول التي تعرف أزمات ونزاعات مسلحة (سوريا – العراق – ليبيا – اليمن – مالي..)، كما تقتضي تكثيف الجهود لمحاربة جماعات الاتجار بالبشر لتحييد تحالفاتها العضوية والوظيفية مع الجماعات الإرهابية لتمويل عملياتها الإرهابية من عائدات تهريب المهاجرين السريين.

5- مكافحة الإرهاب العابر للحدود يقتضي العمل المشترك ضمن مقاربة تجفيف منابع تمويل تلك الجماعات التي تتغذى من دفع الفدية مقابل إطلاق الرهائن أو تقديم التنازلات السياسية، وهو ما يحتم العمل ضمن مقاربة الجزائر القائمة على مذكرة الممارسات الحسنة في مجال الوقاية من عمليات الاختطاف مقابل دفع الفدية.

الخاتمة

لقد تبين من خلال هذه الدراسة:

أن قضية الأمن في غرب المتوسط غير قابل للتجزئة الجغرافية، إذ أضحت الدول كالجسد الواحد إذا اشتكى عضوا تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى، بحيث تتأثر مجموع دول غرب المتوسط بما يجري في محيطها الجيوسياسي المباشر على مستوى الدائرة الجغرافية القريبة، الممتدة بين شمال إفريقيا ومنطقة غرب إفريقيا والساحل الصحراوي، التي تعد مركز لحالات تفكك الدولة الوطنية، كما هو الحال في ليبيا ومالي، كما تتأثر دول غرب المتوسط بمحيطها الجيوسياسي البعيد خصوصا بما يحدث في شرق المتوسط، من تداعيات الأزمة السورية وما تخلفه من تهديدات أمنية سياسية، اجتماعية وهوياتية، بحيث شكلت ظاهرة الإرهاب العابر للحدود، التي تصاعدت نتاج التدخلات الخارجية للإطاحة بالأنظمة القائمة، أنموذجا لتصدير التهديدات وتنقلها، حيث تشكل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا وامتد إقليميا إلى منطقة غرب المتوسط، سواء بالتجنيد والتعبئة أو بتنفيذ العمليات الإرهابية في ضفتي المتوسط.

كما أن الأمن في غرب المتوسط غير قابل للتفكيك الموضوعي، من حيث تداخل ميادين التهديدات، فهناك تحالف عضوي ووظيفي بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، ويتضح ذلك في تمويل الجماعات الإرهابية بتجارة المخدرات والإتجار بالبشر، بقاسم مشترك يجمع بينهم وهو العمل على تدمير وتقويض القدرات الأمنية للدولة الوطنية.

ومثل تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا تحدي جديد لدول غرب المتوسط من خلال الإستيلاء على الآبار النفطية، ومراقبة المجال البحري المتوسط في خليج سرت، الذي ساهم بشكل كبير في تصاعد الهجرة غير الشرعية.

وبما أن الأمن غير قابل للتجزئة الجغرافية والموضوعاتية في منطقة غرب المتوسط، يستوجب تفعيل الآليات المشتركة ضمن إستراتيجية شاملة، تهدف إلى وقف التدخلات الخارجية التي ساهمت بتصاعد التهديدات الإرهابية، تجفيف منابع تمويل الجماعات الإرهابية خصوصا بتجريم الفدية، ومحاربة تجارة المخدرات، مع أولوية بناء السلم في مناطق النزاعات الدائمة من خلال دفع الأطراف المتنازعة داخليا إلى طاولة المفاوضات مع مشاريع إعادة البناء للدولة المنهارة من ليبيا إلى سوريا، لأن في النهاية لا يمكن فصل غرب المتوسط عن شرقه.